

إدارة الاقتصاد واقتصاد الإدارة:

لا يوجد في معاجم اللغة العربية أي أصل لكلمة / إدارة /⁶. وقد جاء في (المولد في لغة العرب) ما يلي: الإدارة مصدر أدار، وأدار الشيء جعله يدور وتعاطاه وأحاط به. وقد اكتسب الفعل /أدار/ في العصر الحديث توسعاً كبيراً بالنسبة للمعنى الأول (الإدارة مصدر أدار) يعني ساسها وتولى تصريف أمورها فهو مدير⁷، فغدا القول (إدارة الأفراد أو الإنتاج أو المبيعات أو المشروعات أو الإدارة المالية ...).

الإدارة: مفهومها وأهميتها وماهيتها:

الإدارة عملٌ تنظيميٌّ قائمٌ بذاته، ولها دورٌ أساسيٌّ في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية والفكرية والعسكرية والسياسية والطبية والهندسية ... وكافة مجالات الحياة دون استثناء، أي أنها تُمارس في كافة الميادين والمجالات الحياتية مهما اختلفت في طبيعتها وأهدافها وأماكن نشاطها سواء أكان ذلك على الصعيد الجزئي (الأسرة، المشروع، المصنع، المزرعة، الفندق، المشفى، العيادة، التكنة ...) أم على الصعيد الكلي (قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع السياحة، قطاع الخدمات ...).

وقد أوضحت الكثير من الأبحاث والدراسات أن القصور في تنفيذ خطط التنمية في الدول النامية يرجع بدرجة كبيرة إلى قصور الإدارة. فقد أصبح معروفاً بين الاقتصاديين وعلماء الإدارة أنه لا توجد دولٌ متقدمةٌ ودولٌ متخلفةٌ، وإنما هناك إدارة متقدمة وإدارة متخلفة، وهذا ما أكدته التجارب التنموية للدول، حيث لا يوجد مختبر اقتصادي أصدق من الواقع.

فإذا كانت عملية التنمية في الدول النامية تواجهها الكثير من المشكلات والمعوقات، إلا أننا لا نبالغ إذا قلنا إن أهم تلك المعوقات هي سوء الإدارة. فالإدارة بحق مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁸. وفيما يلي بعض الأمثلة:

⁶ د. حنوش، زكي - وظائف الإدارة - منشورات جامعة حلب - حلب - سورية - 1998 - الصفحة (12).

⁷ وليس قائداً إدارياً لأن هناك فرقاً بين المدير والقائد الإداري.

⁸ يجب أن تكون التنمية دوماً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وإذا اقتصر على المجال الاقتصادي فقط فهي تنمية قاصرة، فما الفائدة (الحقيقية) من زيادة متوسط دخل الفرد دون أن يترافق ذلك بزيادة مستوى ثقافته وتفكيره. لا بل أن هناك العديد من الاتجاهات الفكرية الحديثة في الإدارة والتنمية تؤكد أنه يجب البدء بالتجسيد الفعلي لمفاهيم (العقلانية، الحرية، الثقافة، القانون، احترام رأي الآخر ...) قبل مفاهيم (الإنتاج، الاستهلاك، الربح، الخسارة ...). وبهذا الصدد نقول إن نقد الخطاب التنموي العربي المعاصر هو في الحقيقة نقدٌ للفكر السُمّيج له، فالمعطي الاقتصادي المادي ممثلاً بالمظاهر الإنتاجية السلعية لم يُشكّل أبداً المعطى الأساسي في بنية أي فكر فُضوي وتنويري. وعموماً يمكن القول إن التنمية الحقيقية العملية هي التي تبدأ بالتجسيد الفعلي لمفاهيم العقلانية والحرية والثقافة والقانون واحترام الآخر... وبالتالي لا يمكن اختزال الفكر التنموي

(A). تعتبر السودان سلة غذاء العرب وإفريقيا، فهي دولة مساحتها شاسعة وأرضها خصبة ومياهها وفيرة وفيها النفط (في إقليم دارفور) وبالرغم من ذلك توجد فيها المجاعات والفقر على الرغم أن عدد سكانه ليس كبيراً مقارنةً بدول أخرى⁹ حيث بلغ عدد سكان السودان حوالي 43/ مليون نسمة عام 2010، وبالتالي السبب في ذلك لا يعود إلى نقص الموارد والأغذية، بل إلى سوء الإدارة.

(B). اليابان بلدٌ فقيرٌ بالموارد الطبيعية، وهي عبارة عن جزر متناثرة في مياه البحار، تتقاذفها الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وأعاصير بين الحين والآخر، كما أنها دُمرت في الحرب العالمية الثانية حيث ضربتها الولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة النووية وذلك في مدينتي هيروشيما وناكازاكي، هذا وتشير الدراسات والأبحاث إلى أن اليابان (التي بلغ عدد سكانها 127 مليون نسمة عام 2010) لا تملك من الثروات والموارد الطبيعية سوى (1%) فقط مما هي عليه الحال في سيناء بمصر (التي بلغ عدد سكانها 84 مليون نسمة عام 2010)، وبالرغم من ذلك أصبحت ومنذ عدة عقود في مصاف الدول الصناعية المتقدمة وبجدارة مطلقة، والسبب الأساسي في تطور اليابان ذلك يعود بالدرجة الأولى وقبل كل شيء إلى الإدارة المتقدمة (أي رأس المال البشري) والرغبة الصادقة للعمل وليس إلى الموارد الطبيعية (بالرغم من أهميتها)¹⁰.

(C). مثال ثالث: كان متوسط دخل الفرد في كوريا الجنوبية في الستينات من القرن المنصرم أقل منه في مصر، أما في الوقت الحاضر فإن الصادرات الصناعية لكوريا أكثر من صادرات الدول العربية مجتمعة.

(D). مثال رابع: هولندا التي تبلغ مساحتها (11%) من مساحة سورية وعدد سكانها حوالي (16) مليون نسمة فقط إلا أن دخلها القومي أكثر من الدخل القومي لكافة الدول العربية ببنزولها وبتروكيماوياتها، علماً أن مساحة الوطن العربي أكثر من 14/ مليون كم²، وعدد سكانه بلغ عام 2012 أكثر من 370/ مليون¹¹.

في الدول العربية (والنامية بشكل عام) إلى مجرد مشروع اقتصادي يتمحور حول معطى اقتصادي مادي فقط، وإنما يجب أن يشمل جميع مولدات التنمية الثقافية والفكرية والاقتصادية على حدٍ سواء هذا من جهة. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار التجارب التنموية الناجحة للدول فتدرسها وتتفحصها ثم تقوم بتطبيقها بغض النظر عن الراية الأيديولوجية التي تُجلبها. فالفكر التنموي الحديث فكر منفتح على كل التجارب التنموية في الدول، ويتعبر آخر يكاد يكون فكراً لا سياسياً من جهة أخرى.

⁹ كالصين والهند والولايات المتحدة واندونيسيا والبرازيل وباكستان وبنغلادش ونيجيريا وروسيا واليابان حيث بلغ عدد سكان الدول العشر الآنفسة الذكر عام 2010 وعلى التوالي ما يلي (1,348 مليار نسمة، 1,184 مليار، 309 ملايين نسمة، 243 مليون نسمة، 201 مليون، 180 مليون، 160 مليون، 152 مليون، 140 مليون، 127 مليون).

¹⁰ يغزي أستاذ الاقتصاد في جامعة طوكيو (تاكافوسا ناكامورا) في كتابه/التنمية الاقتصادية في اليابان الحديثة/ التقدم الواضح في الاقتصاد الياباني منذ الحرب العالمية الثانية إلى عوامل كثيرة أهمها: التقدم التكنولوجي المستمر، الأيدي العاملة الماهرة وقلة المشاكل بينها وبين الإدارة، الإنتاج التجاري الاقتصادي بكميات كبيرة، الاستثمارات الرأسمالية الكافية، الأسواق الواسعة للتصدير بسبب المنافسة في الأسعار.

¹¹ بلغ عدد سكان الوطن العربي (400) مليون نسمة عام 2016، منهم حوالي (40%) أميون وأشباه أميين (في أمة شعارها الأكبر/اقرأ)، لكنها لا تقرأ، حيث يبلغ متوسط قراءة المواطن العربي 8/ أسطر في السنة فقط، بينما يبلغ 12/ كتاباً للمواطن الأمريكي، و 10/ كتب للبريطاني).

مما تقدم نستنتج أن الإصلاح الإداري في الدول النامية ظاهرة حتمية لا مفرّ منها لتحسين أداء العمل على الصعيدين الجزئي والكلّي، ويتمثل ذلك الإصلاح في التنظيم وأساليب العمل وسلوكيات الأفراد، بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالعموم لو أردنا تعريف الإدارة فإننا نجد لها العديد من المفاهيم، حيث لا يوجد تعريف واحد متفقّ عليه، مع الإشارة إلى أن تلك التعاريف تحمل في النهاية معنىً واحداً. ولكن يمكن وضع التعريف التالي الجامع لها.

(الإدارة هي الجهد البشري الجماعي المنظم، الذي يتميز بدرجة كبيرة من الرشد، الهادف إلى استغلال الموارد المتاحة بأفضل الطرق، وتنمية موارد جديدة).

من التعريف السابق للإدارة يمكننا الوقوف أمام ثلاث حقائق ثابتة هي:

(b) **الإدارة عملٌ جماعيٌّ منظمٌ:** فلا يمكن أن تكون الإدارة الناجحة نتيجة جهد شخص بمفرده أو بعض الأفراد، حيث يمكن تشبيه ذلك بفريق كرة القدم الذي يُشكّل جسداً واحداً بمجموعه، ومهما بلغت حافية أحد لاعبيه فلن يحقق النجاح بمفرده. وهذا الجهد يجب أن يكون منظماً وناجماً عن عقلٍ وتفكيرٍ وتدبيرٍ وليس عن المصادفات أو الغرائز.

وفي الفقه الاقتصادي يجب أن يحقق العمل الشروط التالية حتى يعتبر عملاً:

a. يجب أن يكون صادراً عن عقلٍ ودرايةٍ وليس عن غريزة، فمثلاً ينسج العنكبوت شبكة يعجز أمهر مهندسي العالم عن إنتاج ما يماثلها وبالرغم من ذلك لا يعتبر نسيج العنكبوت عملاً لأنه صادر عن غريزة أودعها الله في هذا المخلوق وليست ناتجة عن تدبيرٍ وتفكيرٍ¹².

b. يجب أن يؤدي العمل إلى تحقيق قيمة مضافة أو منفعة أو خدمة عامة للمجتمع، فمثلاً مشاهدة مباراة رياضية للتسلية لا يعتبر عملاً.

c. يجب أن يترافق العمل ذو القيمة المضافة بتوليد دخلٍ لصاحبه، فالمال الذي يتقاضاه الطالب من أهله لا يعتبر دخلاً إنما تحويلٌ للدخل، أما الدخل الذي يتقاضاه المُدرّس جراء تدريسه الطلاب فيعتبر دخلاً.

(c) **تهدف الإدارة إلى استغلال الموارد المتاحة بأفضل الطرق:** فقد يكون هناك عدة طرق لإدارة المنظمة وهنا يأتي دور الإدارة الناجحة الرشيدة لانتقاء أفضلها بما يؤدي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن.

وهنا نستذكر أحد وزراء الدفاع الإسرائيليين وهو /موشي ديان/ عندما قال متهكماً وساخراً (العرب أمة لا تقرأ، وإن قرأت لا تفهم، وإن فهمت لا تفعل).

¹² يقول الخبراء أن تكييف وتجميع خيط العنكبوت ليصبح بحجم الحبل العادي فإنه يصبح من القوة بحيث أنه إذا رُبطَ إلى طائرة نفاثة كبيرة فإنه يستطيع منعها عن الإقلاع.

(d) **تهدف الإدارة إلى تنمية موارد جديدة:** لا تتقوّلب الإدارة الناجحة بقالب ثابت في إدارة مواردها المتاحة إنما تحاول البحث عن إمكانيّة تنمية موارد ممكنة. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام الطريقة التقليدية في أرشفة المعلومات وهي طريقة متعبة وتقليدية وقابلة للتلف بعدة وسائل ناهيك عن أن إمكانيّة حصول الأخطاء واردة بشكل كبير، بينما توفر لنا أتمتة الأرشفة باستخدام الكمبيوتر الكثير من الوقت والتعب ناهيك عن الدقة في العمل وسهولة الحصول على المعلومات. ومثال آخر النفط مورد اقتصادي قابل للنضوب ولكن هناك بدائل أفضل منه مثل الطاقة الكهربائية والنووية والشمسية.

وكما هو معروف الإدارة بشكل عام هي عنوان عريض وواسع ينقسم إلى عدة أقسام من عدة

زوايا.

فمن زوايا الملكية تقسم الإدارة إلى إدارة عامة /حكومية/، وإدارة خاصة /إدارة أعمال/، وإدارة مشتركة أو مختلطة (حكومية وخاصة)، والإدارة في الجمعيات التعاونية، ويمكن إيجاز ذلك بما يلي:

(1) **الإدارة العامة¹³:** تكون إدارتها تابعة للقطاع الحكومي (الدولة) من خلال القطاع العام بنشعباته الواسعة (صناعي، زراعي، خدمي، تجاري...).

(2) **الإدارة الخاصة /إدارة الأعمال/:** تشمل إدارة القطاع الخاص (مستثمرون وأفراد) لمشاريعه ومنشأته وشركاته ومؤسساته ومصانعه بنشعباته الواسعة (صناعي، زراعي، خدمي، تجاري...).

(3) **الإدارة المشتركة /المختلطة/:** هي الإدارة التي تحصل في ظل وجود مشروعات اقتصادية مشتركة بين القطاعين العام والخاص سواء.

(4) **إدارة الجمعيات التعاونية:** يتناول هذا المجال ممارسة الإدارة في الجمعيات التعاونية والتي هي شكل من أشكال منظمات الأعمال الاختيارية التي يؤسسها مجموعة من الأفراد بهدف تحقيق مصالحهم المشتركة وهي بذلك لا تهدف إلى تحقيق الأرباح أساساً ولكنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح الأعضاء المشتركين فيها إلى جانب خدمة المجتمع بصفة عامة، وقد تقوم هذه الجمعيات بتوفير السكن المناسب لأعضائها وغير ذلك من الخدمات الأخرى، وفي بعض الحالات تقوم الجمعية بخدمة أعضاء مهنة معينة ويطلق عليها عندئذ جمعية تعاونية مهنية مثل نقابة الأطباء أو نقابة المحامين أو نقابة المهندسين ... الخ.

ولما كانت عناصر الإنتاج الأربعة المعروفة وهي (الأرض - رأس المال - العمل - الإدارة) لا تستطيع أن تأخذ وضعاً إنتاجياً إلا عندما تكون على شكل (مشروع) كانت الأنشطة الإنتاجية لا

¹³ إذا كان الاهتمام بالعلوم التطبيقية التجريبية يكاد يكون واحداً بين الدول فإن الأمر مختلفٌ بالنسبة لعلم الإدارة العامة حيث يختلف الاهتمام به بين دولة وأخرى، وذلك تبعاً لاختلاف أنظمتها السياسية، فهناك دول تُشجعه وتتم به وتُدْرسه في جامعاتها ومعاهدها، وتُعَدُّ حوله الدراسات والبحوث، في حين أن هناك دولاً لا تهم به، لا بل أنها تخشاه وتُحظّر تدريسه، وإذا ما اضطرت تلك الدول إلى تدريسه فإن ذلك يكون على مضض.

تستطيع أن تأخذ مجراها إلا بأمر سلطة قيادية واحدة هي قيادته الإدارية ، حيث يمكن تمثيل دور الإدارة في المشروع بدور العقل في جسم الإنسان.

فكما أن العقل هو الذي يتحكم بسير الإنسان وقراراته (الصائبة والخطئة) كذلك الأمر فإن مهمة الإداري تسيير أوضاع المشروع واتخاذ القرارات المناسبة والإشراف على سير العمل فيه بأفضل الطرق المتاحة وتوفير أفضل الشروط لمجمل الأنشطة داخل المشروع هذا من جهة، بالإضافة إلى علاقات المشروع مع محيطه الخارجي من جهة أخرى بما يؤدي إلى تحقيق أكبر ربح ومردود ممكن بأقل التكاليف.

وفي سياق الحديث عن عناصر الإنتاج والموارد المتاحة أمام الأفراد والمنظمات والدول يجب التأكيد على مورد (الوقت)، فالوقت يحقق خاصتي السلعة وهما الخاصيتان الاستعمالية والتبادلية، كما أن الوقت يُقِيم نقداً.

وفي الوقت الحاضر هناك مئات المؤلفات التي تعالج هذا الموضوع، فالوقت في الفكر الاقتصادي الحديث يعتبر من الموارد الاقتصادية الشديدة الأهمية، أضف إلى ذلك الوقت يتسم بالندرة فهو محدود ولا يتمتع بالوفرة كما يعتقد العامة من الناس.

فمثلاً معظمنا يرغب بالحصول على الوقت لمشاهدة التلفاز لفترة أطول، أو لممارسة رياضة معينة، أو تأليف كتاب، أو حتى للنوم والترفيه ... لكن ومن المؤكد لا يمتلك أحد منا في اليوم أكثر من 24 ساعة، وبالتالي فإن ندرة الوقت تُقَيِّد رغبتنا في فعل الكثير من الأشياء التي نرغب القيام بها، وفي علم الاقتصاد لا يوجد شيء (بالمجان).

وبالإضافة إلى كل ما تقدم فإن الوقت أصبح يُقِيم بشكل نقدي، ويمكن ضرب المثال التالي لذلك. فبفرض أن شخصاً يعمل في مدينة اللاذقية، وفجأة اضطر للسفر إلى مدينة دمشق، فهو يستطيع أن يسافر في البولمان ويدفع مبلغ (2000) ل.س مثلاً حيث سيبقى على الطريق فترة زمنية تُقَدَّر بأربع ساعات. وللسرعة في العمل فقد سافر هذا الشخص في الطائرة بتكلفة قيمتها (15000) ل.س مثلاً، لكن بفترة زمنية تقدر بعشر دقائق فقط. وبالتالي يكون هذا الشخص قد اشترى الوقت، وفي علمي الاقتصاد والإدارة هناك مواضيع تعالج هذه المسائل وأهمها ما يُسمى (بتكلفة الفرصة البديلة). وعلى مستوى الشعوب والدول لنا في تجارب العديد منها ما يؤكد على أهمية مورد (الوقت) من بين الموارد الاقتصادية. وخير دليل على هذا الكلام حالة (اليابان) التي استطاعت أن تقطع أشواطاً كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة¹⁴.

¹⁴ في سياق الحديث عن الوقت وللدلالة على أهميته يستحضرني الحديث النبوي الشريف للرسول (ص) عندما أوصى صاحبه أبي ذر الغفاري قائلاً له (يا أبا ذر: كُنْ على عمرك أشح منه على درهمك).

المحاضرة الرابعة

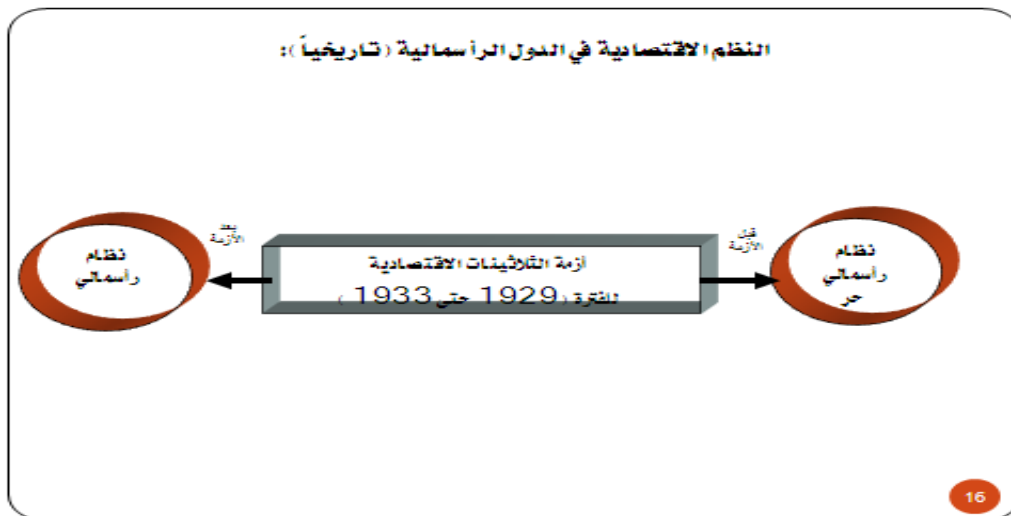
نظم الأعمال الاقتصادية في العالم:

عرف التاريخ الاقتصادي العديد من النظم الاقتصادية، لعل أشهرها ما يلي:

- (1) الرأسمالية: النظام الرأسمالي الحر (نظام اقتصاد السوق الحر).
- (2) الرأسمالية: النظام الرأسمالي (نظام اقتصاد السوق).
- (3) النظام الاشتراكي.
- (4) النظام الشيوعي.
- (5) النظام المختلط أو الموجّه (رأسمالي واشتراكي).

ملاحظة: عرف التاريخ الاقتصادي قبل ظهور الرأسمالية النظم الاقتصادية التالية:

- أ- النظام المشاعي البدائي: استمر إلى ما قبل الميلاد بقرون عديدة.
- ب- النظام الاقتصادي في مجتمع الرق: بدأ بالتكوّن ما بين (4000 ق.م - 3000 ق.م) حيث نشأت شروط نشوئه في المرحلة الأخيرة من مراحل المجتمع البدائي، واستمر حقبة طويلة وذلك حتى القرن الخامس الميلادي.
- ت- النظام الاقتصادي الإقطاعي.



1) النظام الرأسمالي الحر (نظام اقتصاد السوق الحر):

هو النظام الذي كان سائداً قبل أزمة الثلاثينات الاقتصادية من القرن المنصرم، ومن أكبر منظريه (آدم سميث وديفيد ريكاردو...). ونظام الاقتصاد الحر بالتعريف هو النظام الذي لا تتدخل فيه الدولة أبداً في الحياة الاقتصادية حيث ترفع يدها تماماً عن القرارات الاقتصادية (الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، التجارة الداخلية والخارجية، التسعير...). فقد اعتبر منظرو هذا الفكر أن هناك بديلاً خفياً تُنظم السوق بنفسها، وأن آلية السوق العفوية كفيلة بتحقيق هذا التنظيم والتوازن دون تدخل من الدولة.

واعتبروا أن دور الدولة يجب أن يبقى مقتصرًا على الأنشطة التقليدية لها مثل الجيش والأمن والشرطة والقضاء وحماية الحدود، حيث كان يُنظر إلى الدولة نظرة سلبية فيما يتعلق بتدخلها بالنشاط الاقتصادي، إلا أن أزمة الثلاثينات للفترة (1929 ← 1933) جاءت لتكشف أخطاء هذا النظام، وممهدةً لظهور نظام اقتصاد السوق وتدخل الدولة في الاقتصاد.

كما يستند النظام الرأسمالي الحر على فكرة مفادها أن كل فرد يسعى إلى تحقيق منفعة، وعندما تتحقق منفعة كل فرد يتحقق نفع المجتمع كله، أي ليس هناك تناقض بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة. كذلك الفرد ذاته هو الأقدر على تحقيق مصلحته، والأسعار تُترك لآلية السوق وفقاً لتغيرات العرض والطلب (انظر ص 42 ، 43) حيث تتشكل تلقائياً دون أي تدخل من قبل الدولة لأن هذا التدخل يضر بمصلحة الأفراد، وبالتالي يجب ألا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولذلك نجد أن هذا النظام الحر له خاصيتان رئيسيتان:

A. عدم ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والعدالة للأفراد، سواء كان الأمن داخلياً أو خارجياً، ويطلق على هذا الدور للدولة في الفكر الاقتصادي "الدولة الحارسة".

B. ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج والمشروعات الإنتاجية سواء كانت صغيرة أو كبيرة، كذلك حريتهم في امتلاك السلع الاستهلاكية وفقاً لقدرتهم على ذلك. أي أن النشاط الاقتصادي يتم ممارسته فقط من قبل الأفراد.

2) النظام الرأسمالي (نظام اقتصاد السوق):

مع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الشهيرة (أزمة الثلاثينات) وما أفرزته من تداعيات خطيرة على صعيد الاقتصاد والمجتمع في العالم عموماً والاقتصاديات الرأسمالية خصوصاً فقد تغيرت المفاهيم والأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة ومُسلمً بها، حيث جاء العالم الاقتصادي / كينز / داعياً إلى عدم بقاء الدولة على الحياد اقتصادياً وأنه يجب عليها أن تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية (السياسة المالية والنقدية) بهدف تحقيق النفع العام للمجتمع.

ويستند النظام الرأسمالي على فكرة أساسية مفادها أن وسائل الإنتاج، والمشروعات، والقرارات الاقتصادية الأساسية (الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، التسعير...) يجب أن تكون بيد الأفراد والقطاع الخاص - وهو ما يتفق مع النظام الحر - ولكن لا مانع من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عند الضرورة، وامتلاكها لبعض من وسائل

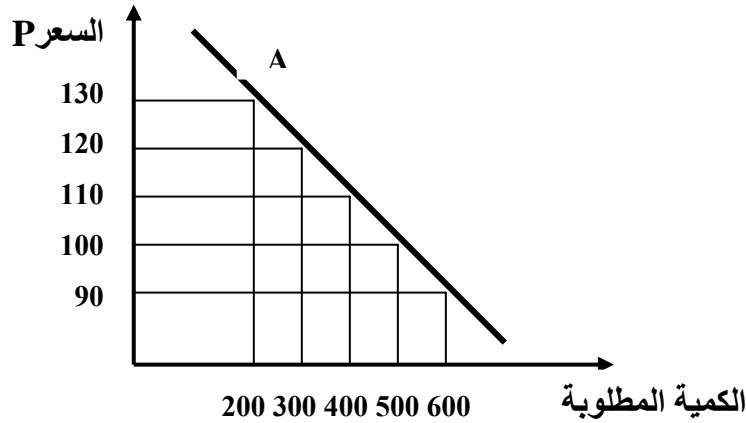
الإنتاج، أو اتخاذها لبعض من القرارات الاقتصادية الآتفة الذكر، أو شرائها وسائل إنتاج خاصة مُشرفة على الإفلاس. والغاية من شراء الدولة الرأسمالية لوسائل الإنتاج الخاصة المُشرفة على الإفلاس هو تقوية الملكية الخاصة عن طريق شراء أسهم الشركات الخاصة المُشرفة على الإفلاس وإعادة بيعها للقطاع الخاص بعد أن تتعافى مما يؤدي إلى تقوية نظام /رأسمالية الدولة/، والأمثلة على ذلك كثيرة في ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا التي اشترت أو أمتت مع دفع التعويضات لمالكي العديد من المنشآت الصناعية والخدمية الخاصة في ميادين الطاقة والنقل والتعدين والصناعات الحربية.

كما يعتبر أن كل فرد يسعى إلى تحقيق منفعته، وعندما تتحقق منفعة كل فرد يتحقق - بالضرورة - نفع المجتمع كله وبالتالي لا يوجد تناقض بين المنفعتين العامة والخاصة. ويرى أن الفرد ذاته هو الأقدر على تحقيق مصلحته، ومن ثم يجب أن يكون تدخل الدولة محدوداً في النشاط الاقتصادي. بالنسبة للأسعار تُترك لآلية السوق وفقاً لتغيرات العرض والطلب لتتشكل تلقائياً - كما في النظام الرأسمالي الحر - ولكن تتدخل الدولة عند الضرورة لمنع حدوث الأزمات أو التقليل من حدتها.

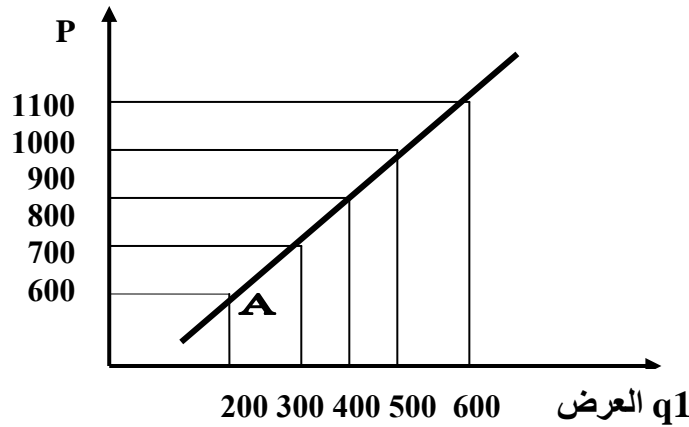
مما تقدم نقول إن نظام اقتصاد السوق هو النظام الذي تكون ملكية معظم وسائل الإنتاج بيد القطاع الخاص، ويدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولكن ضمن حدود قليلة (يحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية). هذا النظام هو السائد في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان، والكثير من دول أوروبا الشرقية وروسيا (بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحولت دوله الاشتراكية إلى النظام الرأسمالي) ... الخ.

الأسعار وتغيرات العرض والطلب:

قلنا إن الأسعار في الرأسمالية تُترك لآلية السوق وفقاً لتغيرات الطلب والعرض، وفيما يلي توضيح لقانوني الطلب والعرض: عندما يكون الطلب على سلعة ما أكبر من عرضها فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعرها والعكس صحيح عندما يكون عرضها أكبر من الطلب عليها ينخفض سعرها. إلا أن هذه الفكرة تعرضت لنقدٍ جوهري مفاده أنه إذا كان السعر يتأثر بفعل العلاقة بين العرض والطلب في السوق فيمكن القول من جانبٍ آخر أن العرض والطلب يتأثران حكماً بمستوى السعر في السوق. فمن الملاحظ عملياً أن ارتفاع سعر سلعة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها (بفرض ثبات العوامل الأخرى) والعكس صحيح وهو ما يُعرف بقانون الطلب حيث العلاقة بين السعر والطلب عكسية (بفرض ثبات العوامل الأخرى) كما في الشكل البياني التالي:



أما العلاقة بين السعر والعرض فهي طردية (بفرض ثبات العوامل الأخرى) وهو ما يُعرَف بقانون العرض، فإذا ازداد السعر ازداد عرض المُنتجين بهدف تحقيق أرباح أكبر والعكس صحيح (بفرض ثبات العوامل الأخرى). ويمكن توضيح قانون العرض كما في الشكل التالي:



الرأسمالية والأزمات الاقتصادية:

تشغل مركز الصدارة بين المشاكل الاقتصادية التي تواجه الرأسمالية (سواء النظام الرأسمالي الحر أو الرأسمالي)، فدراسة الرأسمالية هو دراسة أزماتها الاقتصادية الدورية، فكلنا يذكر أزمة الكساد العظيم أو ما يُعرَف بأزمة الثلاثينات من القرن المنصرم للفترة (1929 - 1933) التي كادت أن تؤدي بحياة النظام الرأسمالي الحر، وأزمة 1971 التي تجسدت بفك الارتباط بين الدولار والذهب، وأزمة الاثنين الأسود عام 1987، وأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997، والأزمة المالية الحالية التي اندلعت في آب 2008 وما تزال آثارها مستمرة حتى الآن ... وغير ذلك من أزمات سابقة ومنتحلة لتلك التواريخ.

توضيح تاريخي مهم: أكبر عملية زوغة وغش واحتيال في التاريخ قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يُعرَف بمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا. فبعد الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا ببنية تحتية مدمرة بشكل كامل وبضحايا فاقوا الـ 50/ مليون قتيل بينما لم تخسر الولايات المتحدة سوى 200/ ألف قتيل مما أدى إلى وضع الاقتصاد الأمريكي في الطليعة عالمياً حيث

بلغ إنتاجه (30%) من الإنتاج العالمي و (50%) من إنتاج العالم الرأسمالي، ومنذ ذلك الحين بدأت عملية (الزوغلة) الأمريكية والاحتيايل الأمريكي على العالم كله بإصدار نقد ورقي لا قيمة فعلية له، نقد غير مُعطى بالذهب (حيث كانت قاعدة الذهب هي السائدة) وبمعنى أن 100 دولار ورقية تكلفه طباعتها 4 سنتات يمكن أن تشتري 30 برميل نفط (على أساس سعر برميل النفط وقتئذٍ البالغ 3.33 دولار) بتكلفة 4 سنتات فقط، وهكذا تمت أكبر عملية نهب في التاريخ. ماركس كان يقول في كتابه (رأس المال): إذا وصل ربح رأس المال إلى (300%) فليس هناك جريمة لن يتوانى عن ارتكابها، لكن ماركس لم يكن يحلم أن 4 سنتات ستأتي بـ 100 دولار أي (250 ألف %). ومنذ صياغة اتفاق (بريتون وودز) عام 1946 الناظم للتداول النقدي العالمي وأسعار الصرف، منذ ذلك الحين وآلة الطباعة الأمريكية تعمل بتسارع متزايد، حيث أصبح الدولار محمياً بفضل عاملين اثنين:

العامل الأول القوة الاقتصادية الأمريكية التي فرضت تسعير جميع المواد الخام في العالم بالدولار فثبت وضعه كعملة عالمية بلا منافس.

أما العامل الثاني القوة العسكرية التي تحمي الاقتصاد الأمريكي (الدولار) عند اللزوم.

إذاً وصلنا إلى وضع فريد من نوعه، ففي السابق كان الفائض بالإنتاج الرأسمالي هو بضائع، أما الفائض الجديد فهو سلاح ومال. وفي ذلك تجلٍ لعلاقة جدلية حيث أن وضع الدولار عالمياً يحميه فائض السلاح وحيث يقوم فائض المال بالصرف على السلاح، وإلا فمن أين يصرف الأمريكيون على ألف قاعدة عسكرية في العالم؟ بالطبع من تلك الدولارات التي يطبعونها ويرمونها في الدول الأخرى، حيث تشير الدراسات إلى أن كتلة الدولار في التداول العالمي حتى عام 2000 أكثر من الحاجة الفعلية للسوق العالمية بـ 100/ مرة، في حين تشير دراسات أخرى إلى أنها تبلغ 170/ مرة.

شعر الرئيس الفرنسي الشهير (شارل ديغول) في أواخر الستينات بخطورة هذا الأمر، وأن الولايات المتحدة تضحك على حلفائها الأوروبيين والعالم، فجمع كل الدولارات الأمريكية الموجودة في المصارف الفرنسية وحملها إلى الأمريكيين وقال لهم: أعطوني ذهباً مقابل هذه الدولارات، فاضطر الأمريكيون أن يعطوه 200 طن من الذهب، ولكن مقابل ذلك دفع (ديغول) الثمن غالياً حيث اتخذ الأمريكيون إجراءين اثنين: الأول تأمروا على (ديغول) وأزاحوه عن السلطة، والإجراء الثاني ألغوا ارتباط الدولار بالذهب حيث أصدر الرئيس الأمريكي (نيكسون) القرار الشهير بتاريخ 15 آب 1971 القاضي بوقف تحويل الدولار إلى ذهب أي الغوا اتفاق (بريتون وودز) الذي كان ينظم التعامل النقدي الدولي.

ولكن ومما لا شك فيه أنه مع سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991 وتحول دول المنظومة الاشتراكية التي كانت تدور في الحانوت السوفييتي والصين إلى اقتصاد السوق وهيمنة علاقات الإنتاج الرأسمالية في دول العالم النامية وظهور اليورو كمنافس حقيقي للدولار بالإضافة إلى تصاعد قوة الروبل الروسي واليوان الصيني التي اعتبرت طاردة للدولار من مساحتها إلى حد كبير مما كشف فائض الدولار وكانت توقعات الخبراء الأمريكيين أن هذه الفقاعة المالية ستفجر في آذار 2008 لكنها انفجرت في آب 2008.

الاختلالات الاقتصادية العامة التي تؤدي لحدوث الأزمة:

تحدث الأزمات الاقتصادية في الرأسمالية نتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة التالية:

- بين الإنتاج والاستهلاك لصالح الإنتاج.
- بين الادخار والاستثمار لصالح المدخرات.
- بين فرعي الإنتاج الأول والثاني لصالح الفرع الأول.
- وعموماً بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

والدورة الاقتصادية بالتعريف هي التقلبات الاقتصادية الشاملة التي تجتاح الإنتاج والمبيعات والتوظيف والدخل (وبالمحصلة الناتج المحلي الإجمالي) وذلك بالصعود والهبوط في معظم قطاعات الاقتصاد، وعادةً ما تتراوح مدتها ما بين سنتين إلى عشر سنوات.

ملاحظة: الركود عادة ما تتراوح مدته ما بين ستة أشهر و عام. أما الكساد فهو مرحلة متقدمة من الركود (ركود حاد) سواء من حيث اتساع نطاقه أو استمراريته.

ومن الشكل البياني اللاحق في الصفحة /49/ نجد أن الدورة الاقتصادية تمر بأربع مراحل

هي:

انتعاش ← نهوض (ازدهار) ← ركود (انكماش) ← كساد (أزمة)

أو كما يلي:

كساد (أزمة) ← انتعاش ← نهوض (ازدهار) ← ركود (انكماش).

المرحلة الرئيسية في الدورة هي أزمة فيض الإنتاج:

أي فجوة بين العرض والطلب لصالح العرض وكلما كانت الفجوة أكبر كانت الأزمة أشد. ويمكن تمثيل أزمة فيض الإنتاج الرأسمالية بالبدانة في الجسم حيث يوجد فيض من الطعام في الجسم يتم تخزينه على شكل وزن زائد، وإذا ما كان فيض الطعام هذا كثيراً فإنه يسبب لصاحبه الكثير من الأزمات الصحية كالسكر والضغط والكولسترول والشحوم وأمراض القلب وتضييق الشرايين ... التي ربما تؤدي إلى الموت، وأي تخلص من أي كمية زائدة من فيض الطعام سوف يسهم في التقليل من حدة الأزمات الصحية.

مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها:

تبدأ الأزمة عندما تظهر فجوة بين إنتاج السلع وتصريفها، ويمكن تبيان ذلك كما يلي: فقدان المؤسسة X قدرتها على تحويل مخزونها من البضائع إلى نقد (بيعها) ← توقفها عن سداد ديونها لمؤسسة أخرى مدينة لها Y مثلاً ← توقف المؤسسة Y بدورها عن السداد لمؤسسة أخرى Z مثلاً ... الخ وهكذا يبدو الاقتصاد كأنه يدور في حلقة مفرغة.

توقف المؤسسات عن البيع أو تراجع قدرتها على البيع ← تراجع أرباحها ← تخفيض النفقات وتقليص العمل بعدة طرق مثل إلغاء الواردات الإضافية أو تقليص أيام العمل الأسبوعية أو

تسريح قسم من اليد العاملة ... ← ازدياد معدلات البطالة ← وجود قوى بشرية خارج قوة العمل تآكل من إنتاج الآخرين ← ظهور مشكلات /أزمات/ اقتصادية واجتماعية وسياسية (الفقر، والبطالة، والهجرة الداخلية والخارجية، وعدم الاستقرار السياسي ... الخ) وبالمحصلة تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

الأجور تنخفض نتيجة زيادة المتعطلين، كما أن الأسعار تنخفض، وتراجع التجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تنشأ لعدة أسباب منها:

1. سوء تقدير أحوال السوق من قبل رجال الأعمال.
2. العوامل المؤثرة في النقد: انخفاض قيمة النقد يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي.
3. السياسات الحكومية المالية والنقدية غير الموفقة: كأن يتم زيادة معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة خلال فترات الهبوط الاقتصادي بدلاً عن تخفيضها أو إلغاء بعضها.
4. التجارة الخارجية من استيراد وتصدير.
5. قوانين السوق (العرض والطلب) والمنافسة والاحتكار ... الخ.

آلية الانتقال من مرحلة لأخرى من مراحل الدورة:

الانتقال من مرحلة إلى أخرى مرتبط بعضه مع بعض بشكل عضوي ويمكن تشبيه ذلك بالانتقال بين فصول السنة، فمن فصل الخريف يتم الانتقال إلى الشتاء ثم الربيع فالصيف وهكذا، فلا يجوز الانتقال من الخريف إلى الربيع أو الصيف.

ويمكن شرح ذلك كما يلي:

- A. في مرحلتي الركود والكساد تنخفض أسعار السلع ← ازدياد الطلب.
- B. = = = = ينخفض الإنتاج ← ينخفض العرض فيتكيف تدريجياً مع الطلب وبالتالي يتم امتصاص فائض السلع في السوق.
- C. = = = = تنخفض أسعار رأس المال الأساسي وأجور العمل ← زيادة الاستثمارات.

وبالمحصلة يزداد الطلب الكلي الفعلي فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود الاقتصادي (الانتعاش فالازدهار).

والعكس صحيح بالنسبة للانتقال من الصعود نحو الهبوط، حيث يمكن شرح ذلك على النحو

التالي:

- a. يزداد الإنتاج ← العرض أكبر من الطلب ← تتجه الأسعار نحو الانخفاض ← تتراجع أرباح المؤسسات.

b. يزداد الإنتاج ⇨ يزداد الطلب على عوامل الإنتاج ⇨ ترتفع أسعارها ⇨ ارتفاع التكاليف ⇨ ارتفاع الأسعار ⇨ تراجع الطلب الكلي الفعلي ⇨ كساد السلع ⇨ تراجع الإنتاج. وبالمحصلة ينخفض الطلب الكلي الفعلي فيتبدل اتجاه الحركة نحو الهبوط.

فوضى الإنتاج والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك (طبيعة الأزمة):

كل رأسمالي يسعى إلى زيادة إنتاجه وإغراق السوق من السلعة التي ينتجها وغالباً لا يعبأ بإمكانات تصريف سلعته ولا مستوى الطلب الفعال عليها ⇨ يتطور الإنتاج الرأسمالي سريعاً في بعض الفروع والمؤسسات ⇨ **عدم التساوي في التطور بين العرض والطلب (وهو قانون الرأسمالية المطلق).**

والمعلوم أن الإنتاج الرأسمالي لا يتطور إلا عن طريق المزاحمة (المليئة بالتناقضات) التي تولد عدم تناسق بين فروع الاقتصاد الوطني.

والمعروف أن للإنتاج فرعين أساسيين: فرع إنتاج وسائل الإنتاج وفرع إنتاج السلع الاستهلاكية.

وتتطور فروع الإنتاج المختلفة في الرأسمالية تطوراً غير متسق وغير متوازن، والملاحظ أن نمو الإنتاج الرأسمالي وتكوّن السوق الداخلية لا يحدثان بفعل زيادة إنتاج سلع الاستهلاك /الفرع الثاني/ بقدر ما يحدثان بفعل زيادة إنتاج وسائل الإنتاج /الفرع الأول/.

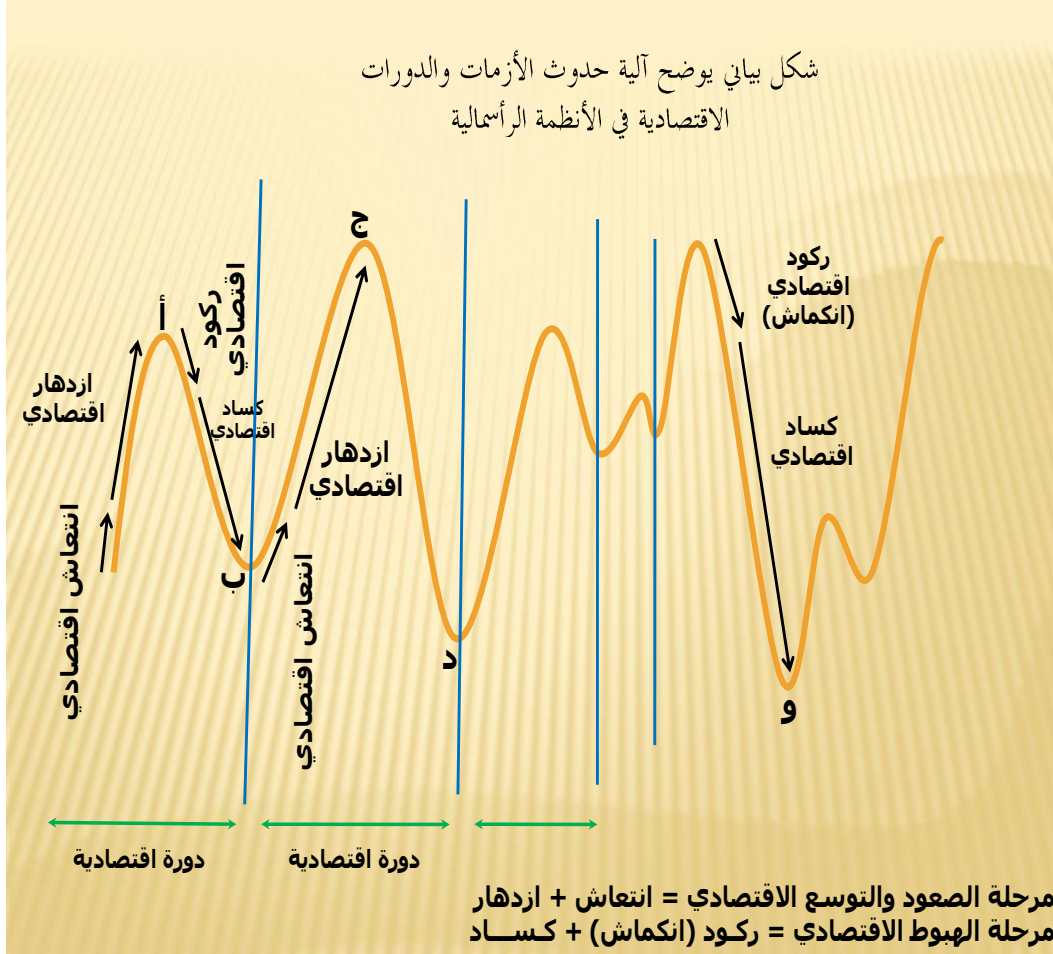
بمعنى آخر ينمو الفرع الأول بسرعة أكبر من نمو الفرع الثاني ⇨ زيادة عرض السلع المعدّة للاستهلاك ⇨ انخفاض السعر ⇨ انخفاض الأرباح (زيادة التكاليف) ⇨ انخفاض نصيب قوة العمل من الدخل القومي من خلال تسريح قسم من اليد العاملة.

أنواع الأزمات الاقتصادية: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الرأسمالية وهي:

(1) **الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج):** تُدعى أحياناً بالأزمة العامة، وتحمل طابعاً عالمياً. ملاحظة: الأزمات في الفروع الصغيرة ولو استمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمة دورية لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد.

(2) **الأزمة الوسيطة:** أقل اتساعاً وشمولاً من الأزمة الدورية العامة فلا تحمل مثلها طابعاً عالمياً، تحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في الإنتاج الرأسمالي.

(3) **الأزمة الهيكلية:** تشمل مجالات معينة وقطاعات كبيرة /ومهمة/ من الاقتصاد العالمي مثل أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وأزمة الحديد والصلب ... الخ.



(3) النظام الإشتراكي:

هو النظام الذي كان سائداً في الاتحاد السوفييتي / السابق/ الذي تشكل بعيد ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا عام 1917 وانهار عام 1991¹⁵، كما كان سائداً في دول أوروبا الشرقية (رومانيا، بلغاريا، المجر، يوغسلافيا، ألمانيا الشرقية ...)، والعديد من الدول النامية (التي تُعرف أيضاً بدول العالم الثالث).

يستند هذا النظام على فكرة أساسية هي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، التي تكون بيد الدولة، من أجل تلبية حاجات المجتمع، ذلك أن وسائل الإنتاج والمشروعات والقرارات الاقتصادية الأساسية (الاستثمار، الاستهلاك، الادخار ...) يجب أن تكون بيد الدولة (القطاع العام) مع السماح للأفراد والقطاع الخاص بالتملك ضمن حدود معينة ومن ثم يصبح أفراد المجتمع ككل موظفين لدى الدولة.

¹⁵ لقد أثبتت تجربة احميار الاتحاد السوفييتي أنه لا اشتراكية بدون اشتراكيين، وأن كثيراً من رأسمالي اليوم في روسيا كانوا — ولعقود طويلة — اشتراكيي الأمس، يُمسكون زمام التحول نحو اللعبة الرأسمالية، ويُطبقون مفاهيم سوقها في ظل الشعارات الاشتراكية التي كانت سائدة. للتفصيل حول ذلك: راجع الكتاب التالي (المقالات اليابانية) للكاتب المصري الشهير محمد حسين هيكل.

طبّق النظام الاشتراكي مبدأ /تسييس الإدارة/ في المؤسسات الاشتراكية ضماناً لولاء جهاز الإدارة وتوجيهه نحو تحقيق أهداف الدولة في مجال الدفاع والتنمية، وقد استند نظام الإدارة المذكور على مبدأ /مركزية التخطيط/ على تنفيذ الخطة العامة المقررة لكل مؤسسة ومبدأ نظام الأجور والحوافز على أساس قاعدة (لكل حسب عمله).

يرى مفكرو النظام الاشتراكي وعلى رأسهم / كارل ماركس/ أنه يقوم على أنقاض النظام الرأسمالي، الذي يؤدي إلى سوء في توزيع الملكية في المجتمع، ومن ثم يهدف النظام الاشتراكي إلى تحقيق العدالة في الملكية بين أفراد المجتمع، ولذلك نجد أن للنظام الاشتراكي خاصيتين رئيسيتين هما:

- i. ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والمشروعات ويطلق عليها الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي.
- ii. عدم ملكية الأفراد، ومن ثم يصبح أفراد المجتمع ككل موظفين لدى الدولة، ورغم ذلك يُسمح للأفراد بملكية السلع الاستهلاكية كالسيارات، وملكية مساحات محدودة جداً من الأراضي، وبعض أدوات الإنتاج البسيطة ... الخ.

(4) النظام الشيوعي:

يخط البعض بين الاشتراكية والشيوعية ويستخدمهما باعتبارهما مرادفاً "لشيء واحد، إلا أن هناك فرقاً واضحاً بينهما، ويتمثل ذلك في:

- أ- الشيوعية مرحلة من المفترض أنها تأتي بعض تطبيق الاشتراكية لمدة طويلة من الزمن.
- ب- إذا كانت الاشتراكية تسمح بملكية الأفراد لبعض أدوات الإنتاج البسيطة والسلع الاستهلاكية، فإن الشيوعية لا تسمح للأفراد بأي نوع من الملكية، لذلك تصبح الدولة هي الوريثة الوحيدة للأفراد.
- ت- الاشتراكية تتعامل مع الأفراد وفقاً لقاعدة (لكل حسب عمله)، أما الشيوعية فتتعامل مع الأفراد وفقاً لقاعدة (لكل حسب حاجاته).
- ث- تؤمن الاشتراكية بالنقود ونظام الأسعار كأداة للتعامل وتحقيق بعض الوظائف من خلال تسعير الدولة لأسعار البضائع (مع ترك هامش بسيط لآلية العرض والطلب في السوق)، وإن اختلفت عن النظام الرأسمالي، حيث أن آلية العرض والطلب لها الدور الأكبر والأبرز في تسعير البضائع (مع ترك هامش بسيط للدولة في التسعير)، ولكن الشيوعية لا تؤمن بنظام الأسعار كلياً، حيث تتقوّل أسعار السلع والخدمات بشكل ثابت وفقاً لما تراه الدولة.

(3) النظام المختلط أو الموجّه (رأسمالي واشتراكي):

يوجد نظام آخر يطلق عليه بعض المفكرين النظام المختلط أو الموجّه، وهو مرحلة وسطي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، يتحقق في إطاره الجمع بين الملكيتين العامة والخاصة، كذلك توزيع الموارد من خلال جهازي (نظاما) التخطيط والأسعار، وهذا النموذج يمكن تطبيقه في الدول ذات التوجه الاشتراكي والرأسمالي على حد سواء.

ويمكن إدراج النظم الاقتصادية السائدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية تحت هذا النظام والنظام المختلط يصلح للنظم الاشتراكية (في المرحلة الانتقالية)، والنظم الرأسمالية، والدول ذات التوجه الاشتراكي.

آلية تشكّل الأسعار في النظام المختلط عملية مخطط لها، تقوم بها الأجهزة المختصة المركزية والفرعية في الدولة، مع الاعتراف بدور معقول لآلية العرض والطلب في تشكّل السعر.

ملاحظة:

الاقتصاد السوري يندرج تحت هذا النظام، فهو مزيج من الملكية العامة العائدة للدولة، والملكية الخاصة العائدة للأفراد والقطاع الخاص. مع العلم أن سورية منذ الاستقلال عام 1946 حتى ثورة 8 آذار عام 1963 كان نهجها الاقتصادي ضمن فضاء نظام اقتصاد السوق (لكنه كان اقتصاد سوق ضعيف).

ومن عام 1963 حتى 1970 تحول نهج سورية الاقتصادي نحو الاقتصاد الاشتراكي، حيث تمّ التضيق على القطاع الخاص كثيراً وجرت عمليات التأميم حيث صودرت الكثير من الملكيات الكبيرة للقطاع الخاص والتجار والملاك.

وبدأ من عام 1970 تنفس القطاع الخاص الصعداء في سورية حيث مُنِحَ هامشاً من الحرية. في عام 1991 صدر قانون الاستثمار السابق رقم 10/ الذي يعتبر نقلة نوعية في الفلسفة الاقتصادية لسورية حيث مُنِحَ القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) مزيداً من الحرية الاقتصادية.

وفي عام 2000 ازداد هامش الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص حيث سُمِحَ له بالاستثمار في مجالات اقتصادية كانت تعتبر سابقاً من قبيل المحرمات (كالجامعات الخاصة، والمصارف الخاصة، وحرية تداول العملات الأجنبية، وفتح حسابات بالقطع الأجنبي ... الخ) ليكون نداءً للقطاع العام الحكومي في ظل سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي تبناها المؤتمر القطري العاشر للحزب الحاكم عام 2005.

